الأمم المتحدة

A/73/96

الجمعية العامة

Distr.: General
25 June 2018
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٩٩ (خ) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٣

أرمينيا ٣

بروني دار السلام ٥

كولومبيا ٥

كوبا ٧

تشيكيا ٧

إكوادور ٨

اليونان ٩

الأردن ٩

لبنان ١٢

* A/73/50.

18-10415 (A) 170718 230718

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

مدغشقر ١٢
بيرو ١٢
بولندا ١٣
قطر ١٤
الاتحاد الروسي ١٤
أوكرانيا ١٥
ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي ١٦

أولا – مقدمة

١ – أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٣٣/٧٢، تأكيد الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن التي وردت في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها المعقودة في عام ١٩٩٣، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، مع الحرص في الوقت ذاته على تجنب الأعمال التي قد تعرقل ذلك الحوار أو تُقوّضه. علاوةً على ذلك، حثت الجمعية العامة الدول على الامتثال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية التي هي أطراف فيها، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وشددت الجمعية العامة أيضا على أن الهدف من تدابير بناء الثقة ينبغي أن يكون المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين والامتثال لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وشجعت على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، تفادياً لنشوب النزاعات ومنعاً لاندلاع الأعمال العدائية بشكل غير مقصود وعرضي. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي؛ ويُقدَّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب وبناءً على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٢ – وفي ذلك الصدد، وُجّهت إلى جميع الدول الأعضاء مذكرة شفوية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لالتماس آرائها. وقد وردت حتى الآن ردود من حكومات الاتحاد الروسي، والأردن، وأرمينيا، وإكوادور، وأوكرانيا، وبروني دار السلام، وبولندا، وبيرو، وتشيكيا، وقطر، وكوبا، وكولومبيا، ولبنان، ومدغشقر، واليونان، وهي معروضة في الفرع الثاني أدناه. وورد ردٌّ من الاتحاد الأوروبي، يُعرض في الفرع الثالث. وأي آراء ترد بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ تُنشر في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدَّم بها. ولن تُصدر أي إضافات لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

يتيح قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٢ فرصة هامة لدراسة التحديات المتعلقة بتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولتحديد مصادر التوتر والسعي إلى إيجاد الحلول، ومن ثم منع استخدام القوة.

ولطالما كانت أرمينيا من أشد المناصرين للتعاون الإقليمي في كل الميادين الممكنة. ومنطق ذلك بسيط ومسوغاته وجيهة؛ فحتى مع وجود مشكلات بين البلدان في مناطق معينة، فأي تعاون، أياً كان نطاقه وإطاره الزمني، إنما يسهم على نحو لا جدال فيه في بناء الثقة.

واهتداءً بهذا النهج المبدئي، تبذل أرمينيا كل ما في وُسعها للدفع قدما ببناء الثقة في منطقة جنوب القوقاز، مستفيدةً في ذلك من أطر الأمم المتحدة، ومن الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والفريق العامل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي،

ومن العلاقات الثنائية كذلك. وقد برهنت أرمينيا دوما على استعدادها لبدء مشاريع ترمي إلى تنمية التعاون الإقليمي في مجالات مختلفة، وعلى رغبتها في ذلك.

ولكن للأسف، فإن الحالة السائدة في المنطقة تتسم بتعزيز أذربيجان لقواتها العسكرية بطريقة جامحة، والتهديد باستخدام القوة ضد أرمينيا، والحصار البرّي غير القانوني الذي تضربه أذربيجان وتركيا على أرمينيا بهدف عزلها عن العالم الخارجي.

وتعرقل الدوافع السياسية المستندة لتصورات خاطئة لدى كل من تركيا وأذربيجان والنهج الأمنية المتقاربة اتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة في مجال نزع السلاح. والأسوأ من ذلك هو أن هناك تعزيزا عسكريا بالغ الخطورة يلوح في الأفق على الصعيد دون الإقليمي.

وحسبما ورد في معلومات رسمية عن تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، فإن أذربيجان، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تجاوزت كثيرا السقف المحدد لها في أربع من خمس فئات من المعدات المحددة بموجب المعاهدة. فما تحوزه أذربيجان من دبابات القتال الرئيسية يبلغ عدده ٥٢٤ دبابة (الحد الأقصى المسموح هو ٢٢٠ دبابة)؛ و ٣٨٧ مركبة قتال مدرّعة (الحد الأقصى المسموح به هو ٢٢٠ مركبة)، و ٩٦١ قطعة مدفعية (الحد الأقصى المسموح به هو ٢٨٥ قطعة)، و ٥٧ طائرة من الطائرات المروحية الهجومية (الحدد الأقصى المسموح به هو ٥٠ طائرة).

وفي السنوات الأخيرة، أجرت أذربيجان مناورات عسكرية واسعة النطاق، بما في ذلك بالاشتراك مع تركيا، وهي مناورات يتعين، وفقاً لوثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، إصدار إخطار سابق لإجرائها. وقد أُجريت هذه المناورات في مناطق قريبة جدا من حدود الدولة مع أرمينيا. ولم تجد النداءات المستمرة من أرمينيا لضمان التقيّد بمضامين وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ آذانا صاغية. فهذه الممارسة السيئة، التي تشكّل عدم امتثال صارخ لالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تقوّض على نحو خطير الثقة والأمن والاستقرار في المنطقة.

وتؤدي الزيادة المضاعفة في الميزانية العسكرية لأذربيجان في العقود الأخيرة، وتمادي القيادة الأذربيجانية في خطابها العدواني والفظ، إلى فتح باب المطالبات بأقاليم في أرمينيا (بل بعاصمتها)، وتزيد أيضا من حدة التوتر في منطقة جنوب القوقاز، وتقوض إلى حد خطير عملية التفاوض الرامية إلى تسوية المشكلات القائمة بالطرق السلمية، وبالأخص نزاع ناغورنو – كاراباخ.

وتتسم تدابير بناء الثقة والأمن بأهمية خاصة في تسوية النزاعات. فأرمينيا تبدي تأييدها الكامل والصريح لهذه التدابير في سياق نزاع ناغورنو – كاراباخ. ومن بين المبادرات الإيجابية العديدة التي اتخذتها أرمينيا لتحقيق هذه الغاية تقديمها مقترحا يدعو إلى سحب القناصة عن الحدود الأرمينية – الأذربيجانية وعلى طول خط التماس بين ناغورنو – كاراباخ وأذربيجان، وإقامة اتصالات وخطوط اتصال مباشرة بين القادة العسكريين. وقد أيدت أرمينيا تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بتوسيع قدرات الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في مؤتمَري قمة فيينا وسانت بطرسبرغ في عام ٢٠١٦. فتحقيق تدابير بناء الثقة وبناء الأمن من شأنه أن يعزّز نظام وقف إطلاق النار، الذي أنشأته الاتفاقات الثلاثية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ المبرمة بين أرمينيا وناغورنو – كاراباخ وأذربيجان، ويحد من التوترات ويمنع وقوع الخسائر العسكرية والمدنية، ومن ثم إعادة الثقة إلى نصابها وتهيئة بيئة مؤاتية للدفع قدماً بعملية السلام.

وللأسف، رفضت أذربيجان إبعاد القناصة من خط التماس الذي يروح ضحيته عشرات عديدة من الأشخاص كل عام. فالجانب الأذربيجاني مستمر في رفض مشروع بشأن توسيع مكتب الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإنشاء آلية تحقيق، ومن ثم فهو يخلّ بالاتفاقات التي سبق أن التزم بها على أعلى المستويات. وما زالت الحالة في منطقة النزاع متوترة بسبب تمادي أذربيجان في انتهاكات نظام وقف إطلاق النار، ومحاولات تسلل الجماعات التخريبية إليها وقصف المواقع العسكرية، والمستوطنات والهياكل الأساسية المدنية، مما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات.

وعلى الرغم من موقف أذربيجان الهدّام الذي أثّر سلباً في أجواء الثقة والتعاون في المنطقة، فإن أرمينيا ستواصل التقيد الصارم بالتزاماتها وتعهداتها الدولية في مجال تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

دأبت بروني دار السلام على دعم الجهود المبذولة لتعزيز تدابير بناء الثقة بهدف ثني الدول عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات. ويولي البلد اهتماما كبيرا للعمل الدبلوماسي والحوار الهادف، لا لحماية مصالحه الوطنية فحسب، بل أيضا مساهمةً منه في زيادة الاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي.

وبروني دار السلام بلد عضو في اجتماع وزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يُعدّ أعلى آلية للتشاور والتعاون في مجال الدفاع في الرابطة. ويرمي الاجتماع إلى تعزيز الثقة المتبادلة من خلال زيادة فهم التحديات في مجالَي الدفاع والأمن، إضافةً إلى تعزيز الشفافية والانفتاح.

وفي إطار اجتماع وزراء دفاع دول الرابطة، أيّدت بروني دار السلام إقامة هيكل أساسي للاتصالات المباشرة ليكون أداة دائمة وسريعة موثوقة بها وسرية من الوسائل التي يمكن أن يتواصل عبرها وزراء دفاع دول الرابطة. والهدف من ذلك هو ما يلي: (١) منع أوجه إساءة الفهم والتفسير والتخفيف من حدتها، ومن ثم منع التصعيد؛ و (٢) تعزيز التعاون بالاستجابة السريعة في حالات الطوارئ. وقد انطلقت المرحلة الأولى من التنفيذ، بما يتيح لبلدين التواصل مباشرةً والتوصل إلى قرارات مشتركة في الوقت المناسب في حالات الطوارئ.

وتواصل بروني دار السلام التعاون الوثيق مع الآخرين والمشاركة في تدابير بناء الثقة من أجل ضمان تهيئة بيئة إقليمية مستقرة والحد من احتمالات التوتر.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

ترى كولومبيا أن الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية التي تعزز تدابير بناء الثقة تشجع الشفافية وتفضي إلى تحسين العلاقات فيما بين الدول وتسهم في منع نشوب النزاعات. وهناك عدد من هذه

الصكوك يقتضي تقديم تقارير طوعية، ولكن كولومبيا تؤيد جميع وسائل بناء الثقة فيما بين الدول، ولا سيما المبادرات الرامية إلى تعزيز التبادل المسؤول للمعلومات المتصلة بعمليات نقل الأسلحة.

ويشكّل تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، الذي أُعدّ عملاً بالقرار الذي تتخذه الجمعية العامة سنوياً بعنوان ”المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية“، تقريرا جدير بالإشارة في مجال بناء الثقة. وقد دأب بلدنا على تقديم تقارير عبر هذه الآلية سنوياً منذ عام ٢٠٠٧، وهو يعمل الآن على إعداد تقريره لهذا العام.

وفيما يتعلق بالشفافية على الصعيد العالمي، ينبغي التأكيد على أهمية وجدوى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ذلك أن احتمال اختلال ميزان القوى الناجم عن تراكم الأسلحة يقلّص إذا ما أبلغت جميع البلدان عن الأسلحة التي بحوزتها. وقد قدمت كولومبيا تقارير إلى سجل الأسلحة التقليدية في أعوام ١٩٩٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، وطلبت من وزارة الدفاع أن تقدم سجلات مستكملة.

وجدير بالذكر أن كولومبيا قدمت، منذ عام ٢٠٠٣ إلى السنة الجارية، تقارير وطنية طوعية نصف سنوية عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتُصاغ هذه التقارير بناءً على مساهمات تقدمها الكيانات الحكومية المعنية وتتولى وزارة الخارجية تجميعها وتقديمها.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك كولومبيا في مؤتمر وزراء الدفاع في الأمريكتين وفي رصد تنفيذ تدابير بناء الثقة، بغية تعزيز المعرفة المتبادلة وتبادل الأفكار على المستوى الوزاري في مجال الدفاع والأمن في نصف الكرة الغربي.

وضمن منظومة البلدان الأمريكية، تتقيّد كولومبيا بالتزاماتها الناشئة عن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الانتاج غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بها والاتجار غير المشروع فيها، بما في ذلك الرد السنوي الذي يقدّمه البلد بشأن تنفيذ الاتفاقية ومدى فعاليتها. ومنذ عام ٢٠١١، أنجزت الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقّعة عليها هذا الاستبيان لجمع آخر المعلومات ذات الصلة بالموضوع والمستكملة عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة فيما يتعلق بالتنفيذ.

وشاركت كولومبيا، بصفتها دولة منتسبة إلى السوق الجنوبية المشتركة، في الاجتماع الثلاثين للفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تبادلت خلاله التجارب واعتمدت آليات مشتركة لدعم تنفيذ الصكوك السياسية والقانونية الكفيلة بتعزيز العمل المنسق لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتتمثل أداة مهمة أخرى من أدوات بناء الثقة في إنشاء منتديات إقليمية ودون إقليمية لتقييم وتحليل التدابير العالمية وعلى صعيد نصف الكرة الغربي المتعلقة ببناء الثقة والأمن. ومما لا غنى عنه أيضا أن يجري تبادل أفضل الممارسات لغرض الحد من الجريمة ومختلف التهديدات التي تؤثر في السلامة والأمن.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

تتفق كوبا مع التعريف المستقر دولياً لمفهوم تدابير بناء الثقة، وترى أن هذه التدابير يمكن أن تُطبّق في السياق الإقليمي ودون الإقليمي. فنحن نعترف بالمفهوم المبيّن في المبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٨٨، والذي يشير إلى أن بناء الثقة هو ''عملية تتم خطوة بخطوة، وتقوم على اعتماد جميع التدابير الملموسة والفعالة التي تستتبع التزامات سياسية وتتسم بقدر كبير من الأهمية على الصعيد العسكري، وتهدف إلى المضي قدما نحو توطيد الثقة والأمن من أجل تخفيف حدة التوتر والمساعدة على تحديد الأسلحة ونزع السلاح''.

وفيما يلي بعض التدابير التي يمكن أن تسهم في بناء الثقة:

(أ) الإخطار ومراقبة الأنشطة العسكرية بهدف تعزيز الثقة بين الخصوم المحتملين لإثبات أن قوات كل منهم لا تضمر أي نوايا ذات صبغة عدائية؛

(ب) استحداث شفافية ذات نطاق أوسع في المسائل العسكرية من أجل تعزيز الثقة المتبادلة؛

(ج) اتخاذ التدابير الرامية إلى التصدي للحوادث والأزمات؛

(د) الحد من مخاطر الأزمات؛

(هـ) توسيع نطاق هذه التدابير لتشمل المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتعاون فيما بين الدول، والتقيّد بحسن نية بالالتزامات الدولية، هي جميعاً عناصر لا غنى عنها لتدابير بناء الثقة على نحو فعال. ولا غنى عن مشاركة جميع الأطراف المعنية في وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة وموافقتها على ذلك. فهذه التدابير لا يمكن فرضها نظرا لطبيعتها الطوعية. ففعاليتها تتوقف إلى حد كبير على مصالح واحتياجات وخصائص كل بلد أو منطقة أو منطقة دون إقليمية – وهي عناصر ينبغي مراعاتها.

ويمثل إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مساهمةً ملموسة في الجهود المبذولة لتهيئة مناخ سلمي يفضي إلى بناء الثقة بين بلدان المنطقة ومع الجهات الفاعلة من خارج المنطقة.

تشيكيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

نفذت الجمهورية التشيكية في عام ٢٠١٧ جميع الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن.

ووفقا لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- نظمت وأجرت تفتيشا واحدا متعدد الجنسيات في الخارج (بمشاركة أربعة مفتشين من أربعة بلدان)؛
- نظمت تفتيشا تدريبيا واحدا متعدد الجنسيات (بمشاركة ١٤ من المفتشين الأجانب من ١١ بلدا)؛
- نظمت تفتيشا تدريبيا واحدا (تدريب لفريق التفتيش التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي)؛
- أجرت تفتيشا تدريبيا في الخارج؛
- شاركت في تدريب الأخصائيين في مجال التحقق؛
- شاركت في الخارج في سبعة أفرقة تفتيش مشتركة.

ووفقا لوثيقة فيينا، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- نظمت وأجرت ثلاث عمليات تفتيش لمناطق محددة وقامت بزيارة تقييم واحدة (بمشاركة سبعة مفتشين من ستة بلدان)؛
- شاركت في زيارتَين إلى قواعد جوية ومرافق عسكرية أخرى بهدف مشاهدة استعراض أنواع جديدة من الأسلحة؛
- شاركت في عمليتَي مراقبة لبعض الأنشطة العسكرية؛
- شاركت في سبع عمليات تفتيش وفي زيارة تقييم واحدة في إطار أفرقة أجنبية؛
- استقبلت عمليتَي تفتيش لمناطق محددة وقامت بزيارة تقييم واحدة.

ووفقا للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (اتفاق دايتون للسلام) قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- شاركت بصفة ضيف مراقب من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عمليتي تفتيش (عملا بالمادة الرابعة).

ووفقا لمعاهدة السماوات المفتوحة، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- استقبلت رحلة مراقبة واحدة وأجرت عمليتَي تحليق مشترك لأغراض المراقبة؛
- نظمت رحلة مراقبة تدريبية واحدة؛
- شاركت في رحلة مراقبة تدريبية واحدة.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

ترى إكوادور أن إجراء تحسينات في مجال التكامل الإقليمي ودون الإقليمي يوفر الإطار المناسب لتنفيذ تدابير بناء الثقة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحقق هذا التكامل عن طريق إنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإعلان المنطقة منطقة سلام من قِبل رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي سياق اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، أحرز مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية تقدما كبيرا في عدد من المجالات، بهدف جعل أمريكا الجنوبية منطقةَ سلام وتعاون. ولتحقيق هذه الغاية، أشار رؤساء دول المنطقة، في إعلان باراماريبو المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، إلى أن المجلس هو المنتدى المثالي للدفع قدما بتطوير التفكير الاستراتيجي.

وقد عمل المجلس على رسم رؤية مشتركة للدفاع على الصعيد الإقليمي، استنادا إلى جوانب من قبيل حماية الموارد الطبيعية الاستراتيجية، والدفاع عن الفضاء الإلكتروني، والتعاون في صناعة الدفاع وفي بناء القدرات والتدريب، وبوجه خاص، في ضوء إنشاء كلية الدفاع التابعة لأمريكا الجنوبية.

وترى إكوادور أن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تنطوي على أهمية أساسية في بناء نظام دفاع يرمي إلى مواجهة التحديات الجديدة ومكافحة التهديدات المشتركة، من خلال تنفيذ الصكوك الإقليمية لخدمة السلام والاستقرار في المنطقة. وقد ساهمت هذه التدابير أيضا في تعزيز جهود التعاون في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك – من قبيل تحديد مخاطر الكوارث الطبيعية، وإجراء تمرينات في مجال حفظ السلام – والتي تعود بالنفع على شعوب منطقتنا.

وفي الوقت نفسه، تعتقد إكوادور أن على كل طرف أن يتحمل بالكامل، ضمن إطار التعاون فيما بين دول المنطقة، ما عليه من مسؤوليات ضمن الأقاليم التابعة لكل طرف، ويبذل كل ما في وُسعه لمنع انتقال الأخطار التي تهدد السلام أو الأمن العام إلى البلدان المجاورة.

اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

بدأت اليونان (وزارة الدفاع الوطني) مبادرات تعاون مختلفة في مجال الدفاع في إطار خطط ثنائية وثلاثية ومتعددة الأطراف مع البلدان المجاورة في سياق إقليمي ودون إقليمي، من أجل تعزيز الحوار ووضع منهج مشترك لتقييم المخاطر، وتعزيز الشفافية. والهدف من ذلك هو التشجيع على استحداث منبر للتعاون المشترك في مجال الدفاع يرمي إلى إيجاد مسار للاستقرار يمتد من البحر الأسود والبلقان إلى شرق البحر الأبيض المتوسط.

الأردن

[الأصل: بالعربية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠١٨]

- يرى الأردن أن تدابير بناء الثقة والأمن والتعاون بين دول المنطقة في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل سيعمل على زيادة الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة على كافة الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، كما سيساعد على توطيد وتعزيز مبادئ المساواة والحرية والديمقراطية. بناءً على ذلك، فإن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف إرساء السلم والأمن في جميع

مناطق العالم، وقد دأب الأردن دائما على دعم كل ما ينبثق عن الجمعية العامة من قرارات تهدف إلى إقرار السلام وفض النزاعات بالطرق السلمية وإلى تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية على جميع المستويات ودعم نزع السلاح والحد من الأسلحة بهدف منع إيجاد مناخ من عدم الثقة بين دول الإقليم والذي من الممكن أن يؤدي إلى نزاعات مسلحة في المستقبل.

- تلتزم المملكة الأردنية الهاشمية بكافة القرارات المنبثقة عن مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وحظر التسلح ومنع الانتشار واستخدام القوة ضد المدنيين والمنبثقة عن القرارات السابقة ذات الصلة والخاصة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل كالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) حيث يعتبر الأساس في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستوى الإقليمي والدولي، والذي يحث الدول على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الموقعة.

- إن سياسة الأردن في الالتزام بتحديد الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل تؤثر بشكل مباشر في السياسة الأمنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في المنطقة. فالأردن طرف في العديد من الاتفاقيات والمبادرات الدولية المختصة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار ومكافحة الإرهاب ويشارك بالحراك الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومنع الاتجار بها بهدف تعزيز مبادئ الثقة والتعاون وإرساء الأمن والسلم بين دول المنطقة والعالم، ومن هذه الاتفاقيات:

  - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
  - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
  - اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر
  - اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة
  - اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة
  - المبادرة العالمية لمحاربة الإرهاب النووي
  - المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار

- يدرك الأردن أن الإرهاب يمثل أحد العناصر الرئيسية المهددة للأمن والسلام في العالم، حيث تؤمن الحكومة الأردنية بأهمية مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله مؤكدة على أن الإرهاب لا دين له. ويعتبر الإرهاب في سياسة الأردن الدفاعية أحد التحديات الرئيسية التي قد تمس أمنه الوطني، وذلك ارتباطاً بمواقفه السياسية التي اتسمت بالتسامح والحكمة والتعقل وبعد النظر. لذلك فقد حرص الأردن على مقاومة الإرهاب من خلال سن القوانين والتشريعات الوطنية والانضمام إلى جميع الاتفاقيات والمبادرات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

- يرتبط الأردن باتفاقيات عسكرية مع العديد من دول المنطقة والعالم والتي تهدف إلى إرساء الأمن والسلم في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ودول الاتحاد الأوروبي، ولذلك فإن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقوم بتزويد القوات المسلحة بالمعدات والأسلحة العسكرية الضرورية الكافية من حيث الكمية والنوعية التي تؤمن فيها حماية أراضيها وليس للعدوان على أي دولة أخرى، وبما يضمن مصالحها الأمنية الأساسية. كما تشارك القوات المسلحة الأردنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم والتي تهدف إلى إرساء الأمن والسلم والاستقرار في مناطق الصراعات المختلفة، حيث يعتبر الأردن من أكبر الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

- على المستوى الإقليمي يرتبط الأردن بعلاقات تعاون وثيقة مع جيرانه من دول المنطقة والمبنية على أسس التعاون والمصالح المشتركة والتي تهدف إلى إرساء الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط. فقد دخل الأردن في معاهدة سلام مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين كانت الحكومة الأردنية السباقة دائما ضمن دول المنطقة إلى الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بضبط التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، فقد وقع الأردن على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في عام ١٩٩٨، وقد عمل الأردن منذ ذلك الحين على إزالة جميع الألغام على طول الحدود الممتدة بين الأردن وإسرائيل، وتم إنشاء الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل بهدف متابعة هذه العملية والتأكد من خلو الأردن من أية ألغام أو متفجرات قد تودي بحياة المدنيين قبل نهاية عام ٢٠١٢ وتقديم المساعدة لجميع المصابين من الألغام الأرضية.

- على الصعيد الإنساني فإن الأردن كان من أوائل دول المنطقة المبادرة دائما إلى المشاركة والتخفيف من المعاناة الإنسانية لشعوب المنطقة والعالم. فقد احتضن الأردن العديد من اللاجئين والنازحين من مختلف الدول، وكان آخرها استقبال اللاجئين من الشعب السوري والذين بلغ عددهم ما يقارب ١,٤ مليون لاجئ سوري، وتأمينهم بالرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة، وذلك بالرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي يواجهها الأردن، وذلك إيماناً بأهمية التعاون والمشاركة بين الدول في التخفيف من المعاناة الإنسانية للشعوب، بالإضافة إلى ما قدمته وما زالت تقدمه القوات المسلحة من مساعدات طبية مجانية وإرسال الفرق الطبية وإقامة المستشفيات الطبية الميدانية المختلفة ضمن مهام الأمم المتحدة.

- يشجع الأردن على أن يكون حل النزاعات المسلحة عن طريق التفاوض أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها الأطراف. ويدعو الأردن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى جعل دور الأمم المتحدة أكثر فعاليةً في الحفاظ على السلام والأمن من خلال الالتزام بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بالإضافة إلى إعطائها المواد والأدوات التي تحتاجها لمنع نشوب الصراعات وتعزيز الاستقرار والأمن بين شعوب العالم.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تشـــير قيادة الجيش إلى أن لبنان يؤيد جميع المبادرات والاتفاقيات الدولية الهادفة إلى بناء الثقة والحفاظ على التوازن العسكري ومكافحة الانتشار غير المكبوح لمختلف أنواع الأسلحة في المنطقة والعالم، لما تسببه من تهديد خطير على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، كما يؤكد تقيده بالقانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة مبدأ تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية. وإن العقبة الرئيسية أمام لبنان في بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تتمثل في العدو الإسرائيلي الذي يستمر في خرقه للقوانين والأعراف الدولية وامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل التي تشكل مصدر تهديد دائم على الصعيدين المحلي والإقليمي.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

اتُّخذت التدابير التالية:

- الانضمام في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛
- التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تعمل بيرو، بصـــفتها دولة من الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة، بإطار قانوني ينســـجم مع مقاصد الميثاق ومبادئه، بما في ذلك على وجه التحديد ما يتعلق منه بمبدأ ”تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“. وحشدت بيرو كذلك، في سياق قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٢، تدابير وآليات مختلفة في مجال بناء الثقة، من قبيل مؤتمرات وزراء الدفاع في الأمريكتين، والأفرقة العاملة الثنائية، واللجان الدائمة المعنية بالتشاور والتنسيق السياسي (٢+٢)، وجولات المحادثات التي جرت بين كبار القادة العسكريين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وهي تدابير وآليات ترمي جميعها إلى بناء الثقة المتبادلة ووضع مفهوم للأمن الإقليمي الشامل يعزّز أواصر الصداقة والتعاون بين القوات المسلحة.

وفي هذا الصـــدد، يجدر بالإشـــارة أن التوصـــيات الواردة في القرار المذكور أعلاه تتماشـــى مع سياسات الدولة بشأن الاحترام الصارم للقانون الدولي والمساواة القانونية وسيادة الدول؛ ومبدأ عدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للبلدان الأخرى؛ وتقرير المصـــير للشـــعوب، والامتثال الوفي للمعاهدات،

وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها؛ والحق السيادي لكل أمّة في أن ترسي وتصون بحرّية النظام الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي الذي تختاره.

بولندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

تظل بولندا ملتزمة بالهيكل الأمني الإقليمي المستند إلى جملة أمور منها نظم تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. فما زالت الترتيبات الرئيسية الثلاثة من الهيكل – أي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا، ومعاهدة السماوات المفتوحة – تشكّل حجر الزاوية لنظام الأمن في الفضاء الأوروبي – الأطلسي. وتمتثل بولندا بالكامل لجميع الترتيبات وتهيب بجميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تحذو حذوها. بل إن بولندا ترى أن هذا الامتثال شرط مسبق لإعادة بناء الثقة إلى نصابها، وتفعيل الأمن التعاوني في أوروبا. غير أن البيئة الأمنية الراهنة في المنطقة تتسم، للأسف، بانعدام الثقة الناجم عن العدوان الروسي على أوكرانيا، وقرار روسيا تعليق مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وإحجام الاتحاد الروسي عن المشاركة في عملية عصرنة تدابير بناء الثقة والأمن.

وترمي الجهود التي تبذلها بولندا إلى تعزيز الترتيبات القائمة، التي ينبغي عصرنتها وتحديثها. وقد اقترحت بولندا، في سياقها تصرّفها البناء، عصرنة الفقرة ١٧ في الفصل الثالث من وثيقة فيينا، حيث تقترح تضمينها مشروع مقرر بشأن تعزيز التعاون فيما يتعلق بالحوادث الضارة أو الخطيرة التي لها طابع عسكري. وبولندا هي أيضا أحد المشاركين في تقديم تسعة مقترحات أخرى ترمي إلى عصرنة وثيقة فيينا، تشمل خفض عتبات الإخطار المسبق والرصد، وتحسين خيارات التحقق فيما يتعلق بزيارات التقييم، وبدء العمل بأنظمة جديدة بشأن ما يسمى بالمناورات المفاجئة. علاوةً على ذلك، وسعياً إلى معالجة مسألة زيادة النشاط العسكري في المنطقة، بدأت بولندا في عام ٢٠١٧ مبادرة لتقديم إحاطات إعلامية طوعية بشأن التدريبات العسكرية في منتدى التعاون الأمني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقررت اثنتا عشرة دولة مشارِكة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (إستونيا وألمانيا وبولندا وبيلاروس ورومانيا وسلوفينيا والسويد ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية) تقديم هذه الإحاطات في عام ٢٠١٧. علاوةً على ذلك، وفي إطار الفصل التاسع من وثيقة فيينا، أبرمت بولندا اتفاقَين ثنائيَين بشأن الشفافية العسكرية مع البلدَين المجاورَين لها، أوكرانيا وبيلاروس. ولزيادة الشفافية والثقة، تجري زيارات تفتيش متبادلة سنوياً على أساس التعادل. ويؤدي الاتفاقان دورهما جيدا ويسهمان في توطيد الاستقرار الإقليمي والقدرة على التنبؤ.

وتواصل بولندا انخراطها في عملية الحوار المنظم التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وهو شكل استُهلّ في اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتأمل بولندا أن تسهم هذه العملية في إعادة الثقة والتفاهم المتبادل إلى نصابهما في منطقة المنظمة. ولذلك، يمكن اعتبار عملية الحوار المنظم تدبير من تدابير بناء الثقة في حد ذاته.

وردًّا على تزايد عدد الحوادث العسكرية الناجمة عن تصرّف الطائرات العسكرية الروسية اللامسؤول، في عام ٢٠١٥، شاركت بولندا – مع جميع دول بحر البلطيق – في عمل فريق مشروع بحر البلطيق، تحت رعاية منظمة الطيران المدني الدولي، الذي تمخضت عنه توصيات بشأن سلامة الطيران لرحلات التحليق فوق أعالي البحار. ويمكن الاستعانة بنتائج عمل فريق مشروع بحر البلطيق في المناطق البحرية الأخرى باعتبارها دروساً مستفادة قيِّمة.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

إن أهم إجراء لتدابير بناء الثقة هو الالتزام بأهمية بناء عالمية الاتفاقيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الاتفاقيات ذات الطابع الإنساني، والامتثال الصارم لجميع تلك الاتفاقيات ووضع الآلية والتدابير الصادقة الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية لتنفيذ الاتفاقيات دون تمييز، تفاديا لنشوب النزاعات ولنشر الأمن والسلم الدوليين في المنطقة.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

يشهد الآن الأمن القوي في أوروبا ومكوناته الرئيسية – أي تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن – أزمة هيكلية عميقة. فبدلاً من إزالة الخطوط الفاصلة في أوروبا، ما زالت المساعي تُبذل لتعزيز ''الهيكل الأمني المغلق'' بتوسيع نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي على حساب إقامة آليات ومؤسسات في عموم أوروبا.

وتتبع منظمة حلف شمال الأطلسي بنشاط سياسة رسمية ترمي إلى ''احتواء'' روسيا وتغيير ميزان القوة العسكرية في المنطقة الأوروبية لصالحها، بما في ذلك على مقربة من الحدود الروسية.

وتؤثّر هذه العوامل مجتمعةً تأثيرا سلبيا للغاية في نظم وصكوك تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا وفي تدابير بناء الثقة والأمن، مما يقوّض الأسس الأصلية التي بُنيت عليها وتستند إليها. وما يحدث هو تدهور هذه النظم وتنقيص من قيمتها.

وتتأثر أيضا فعالية تدابير بناء الثقة والأمن سلباً حين لا تُستخدم وفقا لما وُضعت لأجله، بل تُتخذ أداةً لممارسة الضغط السياسي.

وفي حين يشتد الضغط على روسيا، تُقدم في تزامُن مع ذلك مقترحات تدعو إلى إجراء تحديث كبير في تدابير بناء الثقة والأمن الواردة في وثيقة فيينا لعام ٢٠١١. غير أن تدابير الشفافية لا يمكن أن تُصاغ في سياق من المواجهة، وسياسة من سياسات الجزاءات، ورفض للتعاون العسكري. فسياسة ''احتواء'' روسيا تقوّض الأساس الذي تستند إليها المحادثات المتعلقة بالتحديث الشامل لوثيقة فيينا.

ونظرا للعلاقة الجوهرية بين آليات بناء الثقة والأمن ونظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، لا بد من النظر في هذه المسائل من زاوية شاملة. فمن المستحيل إجراء تحديث جوهري في وثيقة فيينا ولم تقدم بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي أي مقترحات محددة بشأن السبل الكفيلة بإعادة نجاعة نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا إلى نصابها.

ويكمن الطريق نحو تهيئة الأجواء الطبيعية للحوار بشأن تدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا في تجميد القدرات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بالقرب من الحدود الروسية، وفي الحد بتزامن مع ذلك من النشاط العسكري للمنظمة بشأن ''الجناح الشرقي''، وفي القيام في وقت لاحق بسحب القوات والمعدات التي لها وجود تناوبي مستمر في المواقع الدائمة.

ومن شأن هذا النهج أن يساعد أيضا في الحد من مخاطر الحوادث الخطرة على نحو كبير. فروسيا مستعدة مبدئيا لإجراء حوار بشأن التدابير الكفيلة بمنع الأنشطة العسكرية الخطرة. ولدينا بالفعل عدد من الاتفاقات الثنائية في هذا الصدد. ونحن مستعدّون أيضا لمواصلة عمل مماثل مع بلدان أخرى عبر القنوات الثنائية.

ونعتبر أن معاهدة السماوات المفتوحة تشكّل تدبيرا رئيسيا من تدابير بناء الثقة والأمن. وتظل المعاهدة، إلى جانب وثيقة فيينا لعام ٢٠١١، أداة موثوق بها لتحقيق الشفافية في الأنشطة العسكرية. ويساورنا القلق إزاء الحالة في اللجنة الاستشارية للسماوات المفتوحة المتصلة بعدم اتخاذ قرار بشأن توزيع الحصص لرحلات المراقبة الجوية في عام ٢٠١٨. ونتيجةً للموقف الهدّام الذي اتخذته جورجيا، فحتى فرصة تنفيذ أي بعثات بموجب معاهدة السماوات المفتوحة في هذا العام قد أصبحت موضع تساؤل. وإننا نعتبر أن بقاء المعاهدة أمر لا بد منه.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ أيار/مايو ٢٠١٨]

لا تزال أوكرانيا على التزامها الثابت بتعزيز الشفافية وإمكانية التنبؤ في الميدان العسكري، بسبل منها التدابير الفعالة لبناء الثقة. وعلاوة على ذلك، فقد تعزز هذا الالتزام نتيجة العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا.

وتواصل أوكرانيا دعم جميع تدابير بناء الثقة المتخذة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تدابير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى الصعيدين دون الإقليمي والثنائي. وهي تدعو بنشاط إلى تنقيح وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتؤيد توسيع نطاق تطبيق هذه التدابير. وأوكرانيا، بوصفها ضحية للحرب الروسية الهجينة، تؤيد أيضا تشديد طابع هذه التدابير القائم على التدخل، بوسائل منها تخفيض العتبات اللازمة للإخطار ومراقبة التدريبات العسكرية التي يمكن أن تُستخدم كوسيلة للتخويف والتحضير لعدوان عسكري مباشر، وبخاصة ضد الدول المجاورة.

وتؤيد أوكرانيا كذلك تحقيق زيادة في عدد عمليات التفتيش وفي حجم أفرقة التفتيش، وتعزيز آليات الحد من المخاطر، بسبل منها استخدام بعثات لتقصي الحقائق، والتقييم المستمر لفعالية الأدوات

المستخدمة في تدابير بناء الثقة، بما في ذلك من منظور قابلية تطبيقها وفائدتها وجدواها أثناء النـــزاعات المسلحة، للحيلولة دون تكرار تجربة أوكرانيا المأساوية في أي مكان آخر.

وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة لتدابير بناء الثقة على الصـــعيد الثنائي مع البلدان المجاورة في المناطق الحدودية. وحتى الآن، أبرمت أوكرانيا اتفاقات ثنائية في هذا المجال مع جمهورية بولندا، وهنغاريا، وجمهورية سلوفاكيا، وجمهورية بيلاروس، ورومانيا. وقد أظهر إجراء عمليات التفتيش على أساس التعادل، عملا بهذه الاتفاقات، الفائدةَ العملية الناشـئة عنها في صـون وتعميق الثقة والعلاقات الودية والتعاون العسـكري – السياسي بين البلدان المعنية، ومن ثمة في تعزيز واستكمال عملية بناء الثقة والأمن على الصعيد الأوروبي.

وتتســـم النظم المتعلقة بتدابير بناء الثقة على الصـــعيد الثنائي بميزات جديرة بالملاحظة، يمكن أن يسـتعين بها الآخرون في وضـع أو تحسـين تدابير بناء الثقة، وهي: مراقبة الأنشـطة العسـكرية بدءا من المستوى التكتيكي؛ وحظر إجراء تدريبات عسكرية على مستوى الكتيبة وما فوق، على مسافة تتراوح من ١٠ كيلومترات و ٢٠ كيلومترا من الحدود؛ وتطبيق تدابير بناء الثقة بالقرب من الحدود ليس فقط على أنشطة القوات المسلحة، بل أيضا على أنشطة غيرها من القوات؛ وإمكانية تمديد عمليات التفتيش لفترة إضافية من الزمن وتوسيعها لتشمل الوحدات على مستوى الكتيبة.

ومن المؤسـف أن المقترحات العديدة التي سـبق أن قدمتها أوكرانيا لإبرام اتفاق مماثل مع روسـيا قوبلت بالرفض من الجانب الروسـي. إضـافةً إلى ذلك، أوجد الاتحاد الروسـي حالة مسـتمرة من الجمود في التعاون العسكري على الصعيد دون الإقليمي وترتيبات بناء الثقة بين الدول المطلة على البحر الأسود، من قبيل الوثيقة المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري في البحر الأسود، التي استهلتها أوكرانيا.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية المتدهورة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الناجمة عن السـلوك غير المتحضّـر الذي تأتيه قيادة الكرملين الحالية، ترى أوكرانيا أن الخبرة المكتسـبة في وضـع تدابير بناء الثقة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تستحق أن تولى الاهتمام المناسب، وأنَّ وثيقة فيينا التي أنتجت قدرا كبيرا من الخبرة في مجال بناء الثقة يمكن أن توفر مثالا صـالحا تسـترشـد به ترتيبات مماثلة يجري وضعها في مناطق أخرى من العالم.

ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة وضـــع تدابير لبناء الثقة والأمن كأداة هامة للتغلب على انعدام الثقة وتعزيز الشفافية وصون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وتشكّل تدابير بناء الثقة عاملا هاما من عوامل منع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار السياسي والبيئة الأمنية، ولا سيما في حالات النزاع المسلح وفي مناطق التوتر.

وقد اسـتفادت البلدان الأوروبية اسـتفادة كبيرة من تدابير بناء الثقة التي اسـتُحدثت في أوروبا، وبالأخص من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثلاً في وثيقة فيينا ووثيقة المنظمة بشـأن الأسـلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووثيقتها بشأن مخزونات الذخائر التقليدية، والتدابير الواردة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة السماوات المفتوحة.

ولذلك سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم وتعزيز تدابير بناء الثقة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي، وفي مناطق أخرى من العالم، ولا سيما في مناطق التوتر، مع مراعاة الخصائص المحددة لكل منطقة.